أبحاث

الأمن العام أول مؤسسة لبنانية تحترف الأمن الوقائي

شعبة للأمن النووي والإشعاعي والكيميائي والبيولوجي

يجمع الخبراء في العالم على ان معظم الحروب الدولية القادمة لن تحصل بالاسلحة الحربية التقليدية، انما بالوسائل الاقتصادية او الاسلحة السيبرانية التي تشل القدرات الالكترونية وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتحريك رأي عام ضد نظام حكمه، او بالاسلحة النووية والاشعاعية والكيميائية والبيولوجية لاسيما على شكل امراض او اوبئة

انجاز نوعي يشهده لبنان لاول مرة في تاريخه، تمثل في استحداث المديرية العامة للامن العام في كانون الاول 2019 شعبة للامن النووي والاشعاعي والكيميائي والبيولوجي، تتميز بقدرات وامكانات تحاكي احدث المعايير الدولية المعتمدة في تلك المجالات.

"الامن النووي والاشعاعي من منظور الامن العام والاطار التنظيمي لادارة المصادر المشعة في لبنان"، هو عنوان البحث الذي قدمه الرائد في المديرية العامة للامن العام فادي ملك، من عديد مكتب المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، في مناسبة ترقيته من رتبة نقيب الى رتبة رائد. هو حائز اجازة في الحقوق اللبنانية، واول لبناني من بين ثلاثة اشخاص فقط في الشرق الاوسط و11 شخصا على صعيد العالم يحصل على ماجستير في الامن النووي ضمن برنامج تعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا والجامعة الوطنية لاقتصاديات العالم في بلغاريا، ما يجعله خبيرا دوليا مشاركا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يشغل حاليا منصب امين السر التنفيذي للهيئة الوطنية لتنفيذ التزامات لبنان الدولية في ما خص المواد النووية والاشعاعية و الكيميائية والبيولوجية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

"الامن العام" حاورته حول تفاصيل بحثه.

■ كيف بدأت مسيرتك نحو اختصاص علمي نادر في لبنان والشرق الاوسط والعالم؟

□ منذ طفولتي كانت تستهويني جدا المواد التعليمية المتعلقة بالكيمياء والفيزياء ومثيلاتها. لكن القدر شاء ان اتجه لاحقا نحو اختصاص الحقوق، ومن ثم الالتحاق ضابطا في المديرية العامة للامن العام بهدف خدمة وطني. رغم ذلك، لم اتوقف يوما عن ممارسة هوايتي في التعمق في المجالات النووية والكيميائية وسواها واعداد الدراسات المعمقة فيها. منذ بضع سنوات علمت بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا تتحضر، بالتعاون مع الجامعة الوطنية لاقتصاديات العالم في بلغاريا، لاطلاق اختصاص جديد في العالم في مجال الامن النووي والاشعاعي. في موازاة ذلك، كنت في تلك الفترة قد علمت ان برنامج خطة التطوير التي تشهدها المديرية العامة للامن العام يتضمن هدف استحداث شعبة متخصصة في تلك المجالات ضمنها. وبما ان ذاك التخصص يتطلب السفر الى خارج لبنان لسنوات، طلبت مقابلة سعادة المدير العام اللواء عباس ابراهيم لاخذ رأيه حول الموضوع، فكان جوابه الذي لا انساه مدى حياتي، مفاده انه طالما انك تملك المؤهلات اللازمة لذلك، وهذا الموضوع يهمنا جدا لانه يساهم في رفع مستوى القدرات الامنية اللبنانية، فاننا نشجعك ونقدم لك كل الدعم كي تحقق نجاحا في تلك الاختصاصات النوعية.

■ كيف تتابعت الوقائع بعد ذلك حتى اليوم؟

□ عندما اصبح تقديم طلبات الترشيح لذاك الاختصاص متاحا، وبما اني احوز الشروط المطلوبة، قدمت طلبي لدى الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية وخضعت لبرنامج تقييم الكفاءة امام اللجنة المنبثقة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجامعة الوطنية لاقتصاديات العالم، ونجحت. عقب ذلك سافرت عام 2015 لمتابعة التخصص ضمنهما. عام 2017 حزت بنجاح اختصاص ماجستير في المجال النووي والاشعاعي. عام 2019 عينت كخبير دولي مشارك في الطوارىء النووية. حاليا اتابع تحضير اطروحة الدكتوراه وهي بعنوان احدث دراسة متطورة للامن الكيميائي والنووي في لبنان. تجدر الاشارة انه خلال مسيرة تخصصي وحتى اليوم، لقيت من الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية ممثلة بشخص مديرها الدكتور بلال نصولي اهتماما استثنائيا. وصراحة اقول انه لولا دعم سعادة المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم اللامحدود، الرجل الوطني صاحب الانجازات الوطنية والايادي البيض في كل المجالات بشهادة الجميع، لما كنت استطعت التخصص في ذاك المجال.

■ في ما خص بحث الترقية الذي اعددته، اي مواضيع في مجالي الامن النووي والاشعاعي تطرقت اليها ضمنه؟

□ تضمن البحث استعراض ابرز الاطر الامنية، التقنية، والقانونية ذات الصلة بملفي الامن النووي والاشعاعي، على الصعيدين العالمي واللبناني. من ابرز العناوين العريضة التي تطرقت الى تفاصيلها نذكر: واقع الامن النووي والاشعاعي على المستوى الدولي والوطني، انواع المواد المشعة وتاريخ ونطاق استخدامها في لبنان اضافة الى مخاطرها، الاتفاقات والمعاهدات والقرارات الدولية الملزمة ذات الصلة بالامن النووي والاشعاعي، طرق تعزيز القدرات الوطنية في ذاك المجالين، الدور الواسع للامن العام في مجال الامن القومي اللبناني وكجزء من المنظومة الامنية في الشرق الاوسط ، الخ...

■ ما التعريف التقني للامن النووي والاشعاعي، وهل هما جزء من الامن الكيميائي و البيولوجي؟

□ الامن النووي هو مجموعة التدابير التي تهدف الى حماية امن المصادر النووية والاشعاعية من السرقة، التخريب، الوصول غير المصرح به، النقل غير القانوني، او اي افعال جرمية اخرى تنطوي على مواد نووية وغيرها من المواد المشعة او المرافق المرتبطة بها. ما يقتضي توضيحه هو ان دراسة الامن النووي تشمل الامن الاشعاعي، الا انهما يتمايزان من حيث المواد والاجراءات وامور اخرى.

الرائد فادي ملك.

على سبيل المثال ما يعتبر مادة نووية حصرا اليورانيوم، البلوتونيوم والثوريوم، في حين ان المواد المشعة متعددة وكثيرة. تجدر الاشارة ان للامن النووي والاشعاعي استخدامات مدنية مشروعة، في موازاة خطورة استخدام اي منهما في افعال غير مشروعة قد تتسبب بحوادث كارثية. الامن الكيميائي والبيولوجي هما قسمان مستقلان، غير انه توجد العديد من الراوبط بينهما وبين الامن النووي والاشعاعي باعتبارهم من اسلحة الدمار الشامل وهو ما يعرف بمنظومة CBRN.

■ ما ابرز المجالات المدنية التي تستخدم فيها المواد النووية والاشعاعية؟

□ تستخدم في مجالات كثيرة. نذكر منها على سبيل المثال مجال انتاج الطاقة الكهربائية بحيث انها تساهم في تزويد العالم ككل اكثر من 16 في المئة من حاجته الى تلك الطاقة، في مجال الطب والصيدلة فالطب النووي هو احد فروع علم الطب، في مجال الزراعة، بحيث ان التطور الحاصل في هذا المجال ادخل العالم الى ما يمكن تسميته بعصر ثورة الزراعة النووية. كذلك في مجال الصناعة بحيث تستخدم المصادر والمواد المشعة في تشغيل الكثير من الانظمة الصناعية، كصناعة النفط مثلا وسواها.

■ ما واقع الامن النووي والاشعاعي على الصعيد اللبناني؟

□ بدأت الاستخدامات السلمية للمواد المشعة في لبنان منذ ستينات القرن الماضي. نظم هذا القطاع من الناحية القانونية عند صدور اول نص تشريعي تحت الرقم 105 عام 1983 والذي قضى بتنظيم استخدام الاشعاعات المؤذية واسند الى وزير الصحة العامة مهمة الترخيص. كما انه، وبموجب المرسوم التطبيقي رقم 15512 الصادر عام 2005 نيط بالهيئة اللبنانية للطاقة الذرية تنظيم وادارة امن وسلامة المصادر الاشعاعية. كذلك، وفي تواريخ مختلفة، تم انشاء وحدات متخصصة في مواد CBRN لدى الجيش اللبناني، قوى الامن، الجمارك وسواهم. وعام 2018 تم انشاء الهيئة الوطنية لتنفيذ التزامات لبنان الدولية فيما خص CBRN. اضافة الى غيرها من التفاصيل ذات الصلة. ما تجدر الاشارة اليه هو ان بعض المؤسسات العسكرية والامنية والمدنية اللبنانية تملك قدرات على صعيد الاستجابة للاحداث المتصلة بالمجالين النووي والاشعاعي فقط. غير ان الحدث المهم والنوعي يتمثل اليوم باستحداث المديرية العامة للامن العام شعبة للامن النووي والاشعاعي والكيميائي والبيولوجي تحاكي، وهنا بيت القصيد، احدث المعايير الدولية المعتمدة في اهم دول العالم في مجال مكافحة الارهاب النووي وتقييم التهديدات والمخاطر ونظم الحماية المادية كنهج وقائي في كل تلك المجالات. وهذا حدث وطني نوعي يؤسس لمرحلة وطنية جديدة على كل تلك الصعد.

■ اي مهمات ستقوم بها تلك الشعبة مستقبلا؟

□ انطلاقا من كون المديرية العامة للامن العام معنية مباشرة وبشكل محوري بحماية الامن القومي اللبناني. وامام واقع ازدياد استخدامات المواد الاشعاعية والنووية في المجالات السلمية المختلفة والمخاطر الناتجة عن اقدام جهة ما مثلا على استخدامها في الاعمال الارهابية بمختلف انواعها، وهي مخاطر شديدة الخطورة، ستكون لتلك الشعبة، تحت سقف القوانين اللبنانية والمعاهدات الدولية ذات الصلة، مهمات عدة على مساحة الوطن. من ابرزها:

- مراقبة نظم الحماية المادية للمرافق الاشعاعية (تفتيش، تدقيق عدلي وامني وفتح اضبارة للعاملين، الاستعلام عن الاشخاص الاجانب، المواكبة في اثناء نقل المواد المشعة واعداد خريطة المنشآت الاشعاعية).
- التنسيق مع كل الوزارات والجهات المدنية اللبنانية التي تستخدم في اعمالها اي مواد نووية ومشعة، بهدف ضبط حركة واستخدام تلك المواد والتأكد من اعتماد كل العاملين فيها لاعلى درجات الامن والوقاية.
- مسك السجل الوطني لحركة المواد المشعة والنووية لزوم حمايتها.
- المشاركة في الاستجابة الاولية في حالة وقوع حادث امن نووي له عواقب اشعاعية.
- تقييم المخاطر والتهديدات، وتعزيز انظمة الحماية المادية وثقافة الامن النووي والاشعاعي والبيولوجي والكيميائي.
- مكافحة الارهاب والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والاشعاعية والبيولوجية والكيميائية.
- التنسيق مع كل المنظمات والوكالات الدولية المعنية بكل تلك المجالات.

تجدر الاشارة انه خلال فترة قصيرة ستستكمل كل التحضيرات التقنية والبشرية ضمن الشعبة، وبالتالي تنطلق عملانيا ببدء قيامها بكل مهماتها.